

## تخفيض أسعار التجوال بين دول المجلس بنسبة (من 40 إلى 60 %)



المجلس بإبلاغ المشغلين لديها فوراً بالالتزام بتطبيق القرار المذكور، كما سيقوم المشغلون بتزويد الهيئات التنظيمية بالخطابات التي يتم تبادلها بين المشغلين حول تطبيق أسعار التجوال ، موضحاً أنه اتفق على أن يكون التنسيق بين الجهات التنظيمية لحل أي مشاكل ناتجة عن عدم تطبيق القرار من قبل أي من المشغلين وتزويد الأمانة العامة بالنتائج التي يتم التوصل إليها بهذا الخصوص. ولفت الانتباه إلى أنه تم تكليف فريق العمل المختص بهذا الموضوع بوضع آلية لمتابعة التزام المشغلين بتطبيق التعرفة المتفق عليها من خلال نقاط الاتصال التي تم الاتفاق عليها للتنسيق حول أية مواضيع تتعلق بتطبيق القرار من خلال البريد الإلكتروني الموحد الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض. وأعرب عن شكر الأمانة العامة لمجلس التعاون للجنة الوزارية على الجهود التي بذل لإصدار القرار الذي سيكون له صدى وانعكاس إيجابي على المواطنين والمقيمين في دول المجلس ويعد من الإنجازات الحقيقية التي تحققت خلال المسيرة المباركة لدول المجلس.

الرياض / منبأيات :  
نوه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي عبدالله بن جمعة الشبلي بقرار وزراء البريد والاتصالات وتقنية المعلومات بدول المجلس الخاص بالموافقة على الانتقال إلى تطبيق المرحلة الثانية لتخفيض أسعار التجوال بين دول المجلس الذي اتفق على تطبيقه ابتداء من الأول من شهر يوليو 2011م في اجتماعهم العشرين الذي عقد الشهر الماضي بمدينة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. وأوضح أن القرار يأتي استكمالاً للقرار السابق الذي اتخذ بدولة الكويت يوم 8 يونيو 2010م المتضمن الموافقة على المرحلة الأولى للتخفيض التي بدأت بتاريخ 1 سبتمبر 2010م. وبين أنه بموجب القرارين سيتم تخفيض أسعار مكالمات التجوال بنسبة تتراوح ما بين 40 و 60 بالمائة من الأسعار الحالية المعمول بها، مشيراً إلى أن الأسعار التي اتفق عليها تعد سقف أعلى للتخفيض ويمكن للمشغلين بالدول الأعضاء النزول تحت هذا السقف. وأشار إلى أنه اتفق على أن تقوم هيئات تنظيم الاتصالات بدول



## الإمارات تستقطب (17 %) من القنوات الفضائية العربية



وأشار إلى أن الجهات المعنية مثل القنوات الفضائية وشركات الإنتاج قامت بتحديث بنيتها التحتية من كاميرات وأجهزة بث ومونتاج لدعم هذه التقنية بسرعة كبيرة، ويهدفون في ذلك إلى أن الشركات التكنولوجية العالمية المصنعة لم تعد تنتج الأنواع القديمة التي لا تدعم تقنية البث عالي الوضوح. وأكد أن 30 % من القنوات الفضائية التي تبث عبر القمر "نايل سات" تستحوذ على تقنية البث عالي الوضوح خلال العام الحالي، استناداً إلى المؤشرات التي رصدتها إدارة "نايل سات" من المسؤولين بهذه القنوات خاصة التابعة لمجموعات إعلامية كبرى مثل ابوظبي للإعلام والجزيرة وغيرها. وتعد تقنية البث التلفزيوني عالي الدقة أحد أهم التطورات التي شهدتها قطاع البث التلفزيوني خلال العقد الماضي، حيث توفر هذه التقنية وضوحاً ونقاءً بالألوان يفوق طرق البث التقليدية في البث بأربع مرات، كما أن متطلبات التحول إلى تقنية (اتش دي) لا تزال محدودة إذا قورنت بالاستثمارات المطلوبة للتحول إلى تقنية البث الثلاثي. وقام فريق المحللين في مجموعة المرشدين العرب بإصدار حوالي 2550 تقريراً عن قطاعات الاتصالات والإعلام العربية.

استقطبت دولة الإمارات 85 قناة فضائية عربية مجانية، تمثل 17 % من عدد القنوات الفضائية في الدول العربية، حسب التقرير السنوي لمجموعة "أراب أدفايزورز" للأبحاث والدراسات. وأشار التقرير الذي صدر بعنوان "قنوات التلفزيون الفضائية في العالم العربي 2011" إلى ارتفاع عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية في العالم العربي بنسبة 10,5 %، حيث وصل عدد قنوات التلفزيون الفضائية المجانية التي تبث على أنظمة عربسات ونائل سات ونورسات، إلى 538 قناة (يشمل العدد القنوات تحت البث التجريبي) بنهاية شهر أبريل 2011 مقابل 487 قناة فضائية بنهاية شهر أبريل عام 2010. ولفت التقرير إلى أن عدد القنوات الفضائية (التجريبية) التي تبث على أنظمة النابل سات وعربسات في الدول العربية، بلغ بنهاية شهر أبريل الماضي نحو 37 قناة، فيما بلغ عدد القنوات الفضائية العاملة بنهاية الفترة نفسها نحو 501 قناة، مقابل 448 قناة فضائية عاملة بنهاية شهر أبريل 2010. وبين التقرير أن القنوات المملوكة من قبل القطاع الخاص تصدرت قائمة القنوات المجانية، حيث استحوذت هذه القنوات على نحو 66,6 %، تليها القنوات المملوكة من قبل الجهات الحكومية، والتي بلغت نسبتها نحو 20 % من مجموع القنوات العربية، والنسبة المتبقية لمليكات مختلفة. وأشار إلى أن عدد القنوات التلفزيونية المجانية الفضائية التي تستهدف المنطقة العربية مستمر في النمو، حيث ازداد عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية بنسبة 438 % خلال الفترة 2004 إلى أبريل 2011. وقال محمد الشوا، محلل أبحاث في مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Gro p) إن عدد القنوات الفضائية الخاصة يفوق عدد القنوات المملوكة للحكومة، حيث بلغ عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المملوكة من قبل القطاع الخاص أكثر من الثلثين. وعزا الشوا زيادة نسبة القنوات المملوكة للقطاع الخاص إلى التأثيرات التي أحدثتها تحرير القطاعات السمعية والبصرية في المنطقة، لافتاً إلى تقلص حصة القطاع الحكومي الذي يستحوذ حالياً على خمس القنوات العاملة كلياً. وقال إن مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات تستحوذ على أكبر عدد من قنوات

الرياض / منبأيات :  
استقطبت دولة الإمارات 85 قناة فضائية عربية مجانية، تمثل 17 % من عدد القنوات الفضائية في الدول العربية، حسب التقرير السنوي لمجموعة "أراب أدفايزورز" للأبحاث والدراسات. وأشار التقرير الذي صدر بعنوان "قنوات التلفزيون الفضائية في العالم العربي 2011" إلى ارتفاع عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية في العالم العربي بنسبة 10,5 %، حيث وصل عدد قنوات التلفزيون الفضائية المجانية التي تبث على أنظمة عربسات ونائل سات ونورسات، إلى 538 قناة (يشمل العدد القنوات تحت البث التجريبي) بنهاية شهر أبريل 2011 مقابل 487 قناة فضائية بنهاية شهر أبريل عام 2010. ولفت التقرير إلى أن عدد القنوات الفضائية (التجريبية) التي تبث على أنظمة النابل سات وعربسات في الدول العربية، بلغ بنهاية شهر أبريل الماضي نحو 37 قناة، فيما بلغ عدد القنوات الفضائية العاملة بنهاية الفترة نفسها نحو 501 قناة، مقابل 448 قناة فضائية عاملة بنهاية شهر أبريل 2010. وبين التقرير أن القنوات المملوكة من قبل القطاع الخاص تصدرت قائمة القنوات المجانية، حيث استحوذت هذه القنوات على نحو 66,6 %، تليها القنوات المملوكة من قبل الجهات الحكومية، والتي بلغت نسبتها نحو 20 % من مجموع القنوات العربية، والنسبة المتبقية لمليكات مختلفة. وأشار إلى أن عدد القنوات التلفزيونية المجانية الفضائية التي تستهدف المنطقة العربية مستمر في النمو، حيث ازداد عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية بنسبة 438 % خلال الفترة 2004 إلى أبريل 2011. وقال محمد الشوا، محلل أبحاث في مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Gro p) إن عدد القنوات الفضائية الخاصة يفوق عدد القنوات المملوكة للحكومة، حيث بلغ عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المملوكة من قبل القطاع الخاص أكثر من الثلثين. وعزا الشوا زيادة نسبة القنوات المملوكة للقطاع الخاص إلى التأثيرات التي أحدثتها تحرير القطاعات السمعية والبصرية في المنطقة، لافتاً إلى تقلص حصة القطاع الحكومي الذي يستحوذ حالياً على خمس القنوات العاملة كلياً. وقال إن مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات تستحوذ على أكبر عدد من قنوات

القرآن ، وهل تذهب لوجهتها أم لوجهة أخرى ؟ لا اظن أن مواطنا لديه ذرة من وطنية يسبح بأن يتولى هذا العند من الأجانب تلك الوظائف - مع ما يدعون من فناء مردودها المادي - بينما هناك آلاف المواطنين من خريجي مدارس تحفيظ القرآن لا عمل لهم ! - وهناك قضايا يعضون الطرف عنها لأن مرتكبيها محسوبون عليهم ، إذ لم نسع إدانة للراقي الذي قتل فتاة بصعقها كهربائياً ، وكل ما فعله هو مسارعتهم إلى أهل الفتاة طالبين التنازل عن الحق الخاص ، لأن ما حدث خطأ غير مقصود ، وهو ما نتوقعه في حال الرجل المعتدى عليه بالسكين . رفض بعض القائمين على العمل الخيري مساعدة المحتاجين الذين لا يطيلون لحاهم ولا يقصرون فيأبهم، مع أنهم مستحقون للاعتراف والاحسان ، ولا فضل ولا منة لأولئك القائمين على العمل الخيري الذين لم يردعهم الدين الذي يدعونهم حتى عن تصنيف الفقراء والسائلين ! - التحول في المواقف قاعاء الأمس يمكن أن يتحولوا في طرفة عين إلى أصفياء نكابة بأخرين وكيدا لهم ، وهي مواقف اعتدناهم وصارت مكشوفة لا تنطلي على ذوي العقول . الدعوة إلى الزهد في نعيم الدنيا وعدم التكاليف عليها، خطاب يوجه للمريدين الذين غرروا بهم ودلسوا عليهم، إذ الزهد في الدنيا أكاذيب تهافت تحت بريق الأموال التي تنهال أنهباً ، من الجانب الشرعية في البنوك التي تدر الملايين سنوياً ، وبرامج القنوات الفضائية (قنوات العهر والكفر والمجون) ، حيث أصبحت بقرة حلوبا تدر هي الأخرى الملايين على أهل الخير والصالح تماماً كنجوم الفن والرياضة ، ناهيك عن المحاضرات التي يصل لعلاين الواحدة مثالا على هذا التناقض بالحكم الذي ناله الصحفي الذي دافع عن أهل منطقتهم ضد تهاون شركة الكهرباء ، بإتهامه بدعوة الناس إلى التجمهر ، والحكم بعض بالسجن والجلد ، وإماننا في إهانتة جعل بعض الجلد أمام شركة الكهرباء !!! يقول الشيخ العبيكان : (فاتعزير بابه واسع ، ولكن من التعمير أننا نلاحظ عددا من الفضاة لا يعرفون في التعزير سوى الجلد والسجن ، والجمع بينهما بسجن وجلد ... ليس هذا مسلكا سيدا ، وهذا نكاف المطلب...) . وهنا لا نقتارن إلا بقارن فعلة ذلك الصحفي بما فعله القاضي المرتضى الذي قبل إن محاكمته قد تسبب الفتنة، وهذا موقف المجلس الأعلى للقضاء من القضية كما هو لم يتغير (فما زال عند البيان الذي أصدره في 18/11/2010 ؛ يحدث هذا مع أن خادم الحرمين أصدر أمرا بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ، ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوردي في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد .

## أضواء

### تناقضات الخطاب المتشدد !

إن من يتأمل الخطاب الديني المتشدد يأخذ العجب لكثرة ما يعتربه من تناقضات ، تلك التناقضات التي كان يمكن للمتأمل غض الطرف عنها لو كانت صادرة عن أناس لا يحسبون على الدين ، أما وهي تصدر عن من ينطقون باسم الدين ، فإنه لابد لنا من الوقوف عندها وتجليتها ؛ لأنها تشكل خلا كيبيرا يوسم به الإسلام لا أصحابها الذين أنتجوها ، ولعلنا نضرب أمثلة لبعض تلك التناقضات التي أشرت تأثيرا سلبيا على المجتمع .

يأتي على رأس تلك التناقضات الفزع الشديد من عمل المرأة في مجال يستدعي اختلاطها بالرجال لا خلوتها ببعضهم ، كالمطبيبات والمهندسات والعاملات في البنوك والشركات ، والإعلاميات وموظفات الاستقبال في المستشفيات ، فزاهم يقيمون الدنيا ولا يقعدونها ، حد وأصل الأمر ببعضهم إلى تكفير من يسبح بالاختلاط وإباحة دمه ، لكنهم في الوقت نفسه يعضون الطرف عن البيوت التي تعج بالاختلاط بين الخدم والسائقين وأهل البيت ، ولا استئني من ذلك بيوتهم التي قد يوجد فيها من أولئك نظرا لكبرها أضعاف ما يوجد منهم في غيرها من البيوت، وهم عندما يحذرون من الاختلاط ، يعضون الطرف عما يفعله بعض الرقا الشرعيين من خلوة بالنساء . في الوقت الذي تستمد فيه نسؤؤهم وبناتهم براءه مادي وأمن وطني ، نجدهم لا يأبهون بمعاناة النسوة والفتيات الفقيرات المحتاجات للعمل حقيقة وليس ترفا وتضييعا للوقت ، حتى وإن كان العمل محاسبية في محل تجاري ، ولذلك نجدهم يقفزون على الحقائق ويستكثرون الدعوة لتمكين المرأة من العمل محاسبية ، متجاهلين أن التي تريد ذلك العمل لم يدفعها إليه إلا عدم وجود ما هو أفضل منه ، وما حيلة المضطر إلا ركوب الصعاب . - يشهد التفاوت في الأحكام تناقضا عجيبا في بلانا ، ففي الوقت الذي يعض فيه الطرف عن أشخاص يرتكبون جرائم ، بالصلح تارة وفيان الجريمة لا تكن ، وتارة شدة ينزري مدافعون عنهم ومحذرون من محاسبتهم مهما عظم جرمهم ، في الوقت نفسه نجد آخرين سرعان ما يحكم عليهم بأحكام تعزيرية من سجن وجلد ، وإن كان ما فعلوه لا يشكل وأحد في المانة من جريمة الأخرين، ولعلنا نضرب مثالا على هذا التناقض بالحكم الذي ناله الصحفي الذي دافع عن أهل منطقتهم ضد تهاون شركة الكهرباء ، بإتهامه بدعوة الناس إلى التجمهر ، والحكم بعض بالسجن والجلد ، وإماننا في إهانتة جعل بعض الجلد أمام شركة الكهرباء !!! يقول الشيخ العبيكان : (فاتعزير بابه واسع ، ولكن من التعمير أننا نلاحظ عددا من الفضاة لا يعرفون في التعزير سوى الجلد والسجن ، والجمع بينهما بسجن وجلد ... ليس هذا مسلكا سيدا ، وهذا نكاف المطلب...) . وهنا لا نقتارن إلا بقارن فعلة ذلك الصحفي بما فعله القاضي المرتضى الذي قبل إن محاكمته قد تسبب الفتنة، وهذا موقف المجلس الأعلى للقضاء من القضية كما هو لم يتغير (فما زال عند البيان الذي أصدره في 18/11/2010 ؛ يحدث هذا مع أن خادم الحرمين أصدر أمرا بإدراج جرائم الفساد المالي والإداري ، ضمن الجرائم التي لا يشملها العفو الوردي في ضوء التعليمات والأوامر والتنظيمات المتعلقة بمكافحة الفساد .

## الفلين تسعى إلى حل بشأن بالحظر السعودي على عمالتها

### مصرف البحرين المركزي يتوقع نموا بنسبة (3 %) هذا العام

وكفاية رأس المال والسيولة خلال الأشهر الخمسة الماضية. ونفى مزاعم بعض الأخبار التي اشارت إلى خروج بعض بنوك اجنبية من البحرين مؤكدا ان كبرى البنوك العالمية التي تتخذ من المملكة مقرا اقليميا لعملياتها تعمل بشكل طبيعي كما ان المصرف المركزي اصدر منذ مطلع العام الحالي ما مجموعه ثمانية تراخيص لمؤسسات مالية جديدة ترغب بالعمل في البحرين. وأشار إلى احتياطات المصرف المركزي من الذهب والعملات الأجنبية الصعبة التي ارتفعت بنسبة 11.5 في المائة أخيرا من حوالي 1.52 مليار دينار بحريني إلى نحو 1.70 مليار دينار كما في نهاية شهر ابريل الماضي.

توقع محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج ان تحقق المملكة نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ثلاثة بالمائة للعام الحالي استنادا الى الميزانية الحكومية 2011 2012 . وقال المعراج ان تحقيق هذه النسبة من النمو يعتبر تحديا للثقة في أداء الاقتصاد الوطني رغم الأزمة السياسية التي مرت بها البحرين مؤكدا في الوقت نفسه ان المصرف لن يغير اسعار الفائدة. وأكد سلامة القطاع المصرفي في المملكة وعدم تأثره بالأحداث الاخيرة مدلا على ذلك بالنتائج الايجابية المسجلة لدى المؤسسات المالية ومصارف التجزئة من حيث مستوى الربحية



قالت السلطات الفلبينية إنها بصدد إجراء محادثات مع السعودية بعد فرضها حظرا على العمالة المنزلية الفلبينية عقب نزاع حول الأجور وظروف العمل. وقال وزير الخارجية روبرت ديل روزاريو إن السعودية بين أكبر البلدان التي تستقبل عمالة أجنبية، حيث يقدر أن 1.3 مليون من أصل تسعة ملايين عامل فلبيني في الخارج يعملون في السعودية. وقال ديل روزاريو في مؤتمر صحافي «أنها مشكلة بالنسبة لنا، إذ أن عددا كبيرا من عمالنا في الخارج يعملون في السعودية». وتابع قائلا «يتعين التعامل مع هذه المسألة بالوسائل الدبلوماسية، واعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق وزارة العمل». وكان متحدث بلسان الرئيس بينينيو اكينوي قد صرح بأن مسؤولا من وزارة العمل سيتجه الى الرياض سعيا لإيضاحات تتعلق بالحظر السعودي. وقد أعلنت السعودية وقف منح تراخيص عمل للخدمات الفلبينيات والاندونيسيات بسبب عدم الاتفاق على شروط العمل. وقال ديل روزاريو إن تلك الشروط يحددها القانون الفلبيني فضلا عن المعاهدات التي تضمن حماية العمال الفلبينيين، ولكنه أقر بان بعض البلدان ربما تجد صعوبة في التماسي مع تلك المعايير. وكانت السعودية رفضت المطالب الفلبينية بتحديد راتب شهري أساسي بقيمة 400 دولار للخدمات. كما رفضت السعودية أيضا مطلب الحكومة الفلبينية بتقديم معلومات عن أصحاب العمل فضلا عن ظروف المعيشة وأماكن السكن التي تستقر بها العاملات، وقالت إن ذلك يخرق خصوصية السعوديين. واعرب ديل روزاريو عن أمه في الوصول إلى حل في الخلاف، معولا في ذلك إلى ميزات تناقسية يتمتع بها العمال الفلبينيون على حد قوله. وأضاف «الطلب كثير على عمالنا لجديتهم في العمل واجادتهم اللغة الانجليزية وسرعة تعلمهم ووفائهم، اعتقد أن تلك الميزات يثمنها أرباب العمل في كل مكان في العالم، ولا اتحدث هنا فقط عن العمالة المنزلية».



## محطة سنوية لاكتشاف مواهب الشباب وتطوير قدراتهم

الخميات الشبابية  
والمراكز الصيفية 2011